

أحكام التأمين التكافلي في وثائق التأمين الفردى - استثمار :-

مفهوم نظام المضاربة:

- تُعد المضاربة أحد أنماط استثمار المال، وهي وسيلة لزيادة رأس المال وإثرائه. وتقوم المضاربة على اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ويتولى هذا الأخير تشغيل هذا المال واستثماره على أن يقتسما الربح فيما بعد بحسب النسبة التي يحددها في العقد. والمضاربة هي أحد ضروب العمل المشترك وامتزاج الخبرات والجهد، وهي من المعاملات التي أباحها الشريعة الإسلامية، كونها تهدف إلى السعي لتحقيق الربح، وفيها يتحقق معنى التعاون الذي تحث عليه الشريعة الإسلامية الغراء. وذلك يتفق مع القرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط التأمين التكافلي.

أسس علاقة التأمين التكافلي بين شركة (جي أي مصر - حياة تكافل) والمُشترك:

- بموجب هذه الوثيقة واعتماداً على الإقرارات الواردة بطلب التأمين التكافلي وجميع المستندات الأخرى فقد تم الاتفاق بين الشركة والمُشترك المذكور اسمه في ملخص الوثيقة على تطبيق الشروط العامة التالية ويعتبر قبول وثيقة التأمين التكافلي هذه الصادرة من الشركة موافقة صريحة من المُشترك بالمشاركة مع غيره من المشتركين في نظام التأمين التكافلي.

- تعد إقرارات المُشترك والمغطى في طلب التأمين التكافلي وفي جميع المستندات الأخرى المقدمة للشركة أساساً لهذه الوثيقة وجزء لا يتجزأ منه وإذا تبين مخالفة بيانات الطلب أو الإقرارات للواقع أو تضمنت بيانات جوهرية غير صحيحة تؤثر على قرار القبول يصبح التأمين التكافلي باطلاً.

- لا يعتبر التأمين التكافلي قائماً إلا بعد تسليم الوثيقة للمُشترك وبشرط أن يكون قد سدد إلى الشركة الإشتراك السنوي الأول أو جزء من الإشتراك السنوي الأول المستحق سداده، و ما قد تم دفعه من قبل المُشترك يكون على سبيل الإشتراك.

السياسات الاستثمارية التي تتبعها شركة (جي أي مصر - حياة تكافل):

- تخصص باقى قيمة الإشتراكات التي يقوم المُشترك بسدادها إلى وحدات في أنواع الاستثمار بالنسب المحددة من قبل المُشترك بموجب الوثيقة.

- توفر الشركة مجموعة من أنواع الاستثمار الشرعية التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية، كما يمكنها إضافة تقديم أنواع استثمار أخرى من وقت لآخر ويسمح بتحويل الوحدات المخصصة بين أنواع الاستثمار المتاحة وذلك طبقاً لشروط الوثيقة.

- يتم حساب عدد الوحدات التي تخصصها الشركة للوثيقة عن طريق قسمة قيمة الإشتراك على سعر الوحدات بالنسبة لنوع الاستثمار المعنى (لأقرب ثلاث أرقام عشرية).

- يحق للمُشترك تغيير نسب استثمار الإشتراكات في أي وقت بإرسال إشعاراً كتابياً وذلك للإشتراكات المستقبلية، كما يحق له الاختيار من بين أنواع الاستثمار المتاحة في ذلك الوقت.

- في أي وقت محدد، تكون لجميع الوحدات من نفس نوع الاستثمار نفس القيمة ويحسب سعر الوحدة لكل نوع استثمار كما هو موضح في الجزء الثالث من الشروط العامة للوثيقة ويستخدم تخصيص الوحدات فقط كوسيلة لحساب المزايا المذكورة بموجب الوثيقة، ولا يكون للمُشترك أي مصلحة قانونية أو حق انتفاع بأي من الأصول المرتبطة بمحافظ الاستثمار والتي تبقى ملكاً للشركة.

- وتشتمل المحافظ الاستثمارية التي يمكن المُشترك الاختيار منها ما يلي:

- محفظة الاستثمار الامن ذات العائد الثابت: وهي محفظة منخفضة المخاطر ويتم استثمار الأصول داخلها في أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- محفظة استثمار الأسهم ذات العائد المتغير: وهي محفظة عالية المخاطر ويتم استثمار الأصول داخلها في الأسهم او صناديق الاستثمار (المستثمرة في الأسهم) ذات الدخل المتغير بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- محفظة الاستثمار المتوازن: وهي محفظة متوسطة المخاطر و يتم استثمار الأصول ما بين أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت و الأسهم او صناديق الاستثمار (المستثمرة في الأسهم) ذات الدخل المتغير بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وذلك بما يتفق مع أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ومبادئ الشريعة الإسلامية.

صندوق حملة الوثائق:

- الإشتراكات التي يقوم المُشترك بسدادها هي اشتراكات توجه لصندوق التكافل بالشركة حيث يتم استثمارها في أوجه الاستثمار الشرعية التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية ويحدد رصيد هذا الصندوق في نهاية كل سنة مالية كالآتي:

- رصيد صندوق التكافل في بداية السنة.

يضاف إليه:

- صافي التبرعات التكافلية المسددة خلال السنة.
- عائد الاستثمار المحقق خلال السنة.

مخصوماً منه:

- صافي المطالبات المسددة خلال السنة وصافي المطالبات تحت التسديد في نهاية السنة.
- المصاريف الإدارية والاحتياطيات.

- وفي حالة وجود عجز في صندوق التكافل فيتم منح الصندوق قرضاً حسناً من أموال المساهمين يسدّد من فوائض الصندوق في السنوات المستقبلية.
 - الزكاة مسؤولة المشتركين وفقاً لوعاء الزكاة الخاص بكل منهم.
- وذلك وفقاً للمقرر بدليل تطبيق معايير المحاسبية المصرية على قطاع التأمين الصادر عن الهيئة، بموجب قرارها الرقم ٧٠ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، والقرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه.

توزيع الفائض التأميني:

- تمارس الشركة نشاط التأمين التكافلي بنظام المضاربة، وفي حالة وجود فائض في صندوق التكافل يوزع نسبة ٤٠% كحد أدنى من صافي الفائض على المشتركين بعد استقطاع الاحتياطيات اللازمة لتدعيم الصندوق طبقاً للقواعد التي يضعها ويحددها مجلس إدارة الشركة وقت التوزيع وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الصدد، وسوف تقوم الشركة بالتصرف بالفائض الغير موزع طبقاً للأسس التي تضعها لجنة الرقابة الشرعية وبناءً على تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية.

أجر المضاربة:

- في حالة وجود فائض في صندوق التكافل تحتفظ الشركة بنسبة لا تتعدى ٦٠% من صافي الفائض، ويتم توزيع نسبة ٤٠% كحد أدنى من صافي الفائض على المشتركين وذلك لقرار الهيئة رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار ضوابط تنظيم التأمين التكافلي للعمل بها في سوق التأمين المصري.

هيئة الرقابة الشرعية:

- تشكيل لجنة الرقابة الشرعية بالشركة على النحو التالي:

الاسم	الصفة
أ.د/ نصر فريد واصل	رئيس اللجنة
أ.د/ علي جمعة	عضو اللجنة
أ.د/ رفعت العوضى	عضو اللجنة

وقد تم الموافقة من قبل هيئة العامة للرقابة المالية في تاريخ ٢٠١٩/١٠/١٠، وذلك بما يتفق مع القرار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٩ السالف الإشارة إليه.

موافقة هيئة الرقابة الشرعية:

- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - i-start في ٢٠١٩/١٠/٠٣.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - i-study في ٢٠١٩/١٠/٠٣.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - i-relax في ٢٠١٩/١٠/٠٣.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - Prestige في ٢٠١٩/١٠/٠٣.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي - أمنية في ٢٠١٩/٠٩/٠٥.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي - تكافل تعليم بلس في ٢٠١٩/٠٩/٠٥.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - Suk Takaful في ٢٠١٩/١٠/٠٣.
- تم موافقة هيئة الرقابة الشرعية على وثيقة التأمين التكافلي استثمار فردي - كونتكت للتوفير في ٢٠١٩/١٠/٠٣.